التحديث في ايران خلال العهد البهلوي 1925-1979

اولاً: المرحلة الاولى : مرحلة رضاه شاه بهلوي 1925-1941:

انتهى حكم القاجاريين عام 1925 عندما اصدر المجلس الشورى الوطني قراراً بالغاء حكم العائلة القاجارية في الجلسة التي انعقدت في 31 تشرين الاول, التي اقر خلالها قانون انهاء الحكم القاجاري اذ نص القرار على الاتي "يعلن المجلس باسم الشعب خلع حكم الاسرة القاجارية ويعهد بادارة البلاد لسيادة رضا خان بهلوي وقتياً في اطار الدستور والقوانين المرعية" ,هذا القرار الذي صوت لصالحه (80)عضواً وعارضه (5) وتغيب عن (30)عضواً من مجموع (115) عضواً , كما قرر المجلس في ذات الجلسة حل نفسه واجراء انتخابات لتشكيل مجلس تأسيسي يأخذ على عاتقه تحديد نوع الحكم للبلاد ومن سيتولى حكمها , وبعد ثلاثة ايام من انهاء حكم الاسرة القاجارية اي في 3 تشرين الثاني نشر في طهران قانون انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي الذي لم يختلف عن انتخاب اعضاء مجلس شورى الدولة وبعد يومين انتخب اعضاءه بطريقة الاقتراع السري اذا فاز بعضوية البرلمان الجديد 260 عضواً وفوراً عقدوا اول جلسه لهم وانتخبوا رضا خان بهلوي شاهاً جديداً لايران " وبرغم من ان رضا خان حاول اضفاء الصفة الديمقراطية على انتخابه التي جرت بأسلوب يضمن له الاكثرية أفتتح رضا خان جلسات المجلس في 6 كانون الاول عام 1925 , وكان اولى القرارات التي ناقشها المجلس هو تحديد لقب رضا خان بهلوي والاختيار ما بين لقبين وهما (الشاه) او الشاهنشاها " ملك الملوك وفي 12 كانون الاول اختير لقب شاهنشاها جديداً لايران هذا القرار الذي صوت عليه 257 عضواً وامتنع ثلاثه اعضاء عن التصويت وهم كل من سليمان ميرزا واثنان من زملائه الاشتراكيين لكنهم اعلنوا انهم مع اختيار رضا شاهً لايران لكنهم ضد اقامة نظام حكم ملكي وراثي لانه يتعارض مع النظام الديمقراطي في 15 كانون الاول ادى رضا شاه بهلوي اليمين الدستوري بصفته شاهً جديداً لايران بحضور اعضاء مجلس النواب والوزراء وكبار قادة التشكيلات العسكرية وبعد ان اطلع رضا شاه على ازياء ملوك اوربا وقع اختياره على زي نابليون بونابرت فقرر ارتدائه مع اجراء بعض التعديلات وهذا ما تم في حفل التنصيب المهيب الذي اقيم في 25 نيسان عام 1926 كانت بريطانيا اول دوله اعترفت بالنظام الجديد في ايران تلى بيوم واحد اي 4 تشرين الثاني اعتراف الاتحاد السوفيتي فكان ثاني دولة اعترفت بالنظام الجديد في ايران وللمدة من 5-7 توالت اعترافت الدول وهي كل من المانيا وايطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة. وكان ذلك بداية للعهد البهلوي. بقيادة الشاه رضا بهلوي مع وصول رضا شاه الى الحكم توارت وبشكل سريع كل القوى السياسية في ظل حكمه وليبدأ في ايران عهد جديد من التحديث والتغيير امتد حتى عام 1979. ففي وسط تغييرات وتحولات مشابهة بعضها لبعض في المنطقة ,كان الانموذج الايراني في التحديث مشابهاً لما حصل في تركيا من تغيرات مع وصول مصطفى كمال اتاتورك الى الحكم معلناً عن نهاية حكم الخلافة العثمانية وبدء حكم الجمهورية التركية الحديثة.

تكمن اهمية المرحلة الاولى التي تولها فيها رضا شاه الحكم في ايران ليس في كونها مرحلة ترسيخ وتثبيت الحكم البهلوي وارساء دعائم الدولة وقواعدها فحسب ,بل فيما شهدته ايران من تحولات برزت اثارها على كافة المجالات مشكلة نقطة انعطاف جوهرية في تاريخ ايران

الحديث شكلت النواه الاولى الى تحديث ايران واقامة دولة عصرية متقدمة تسعى من خلال البرنامج الاصلاحي الذي تبناه رضاه شاه الى الوصول الى مصاف الدول المتقدمة والمتطورة ,معتمداً على تعزيز سياسته الداخلية التي توجهت منذ البداية الى عملية التحديث والنهضة في ايران.

عسكرياً : بنى رضاه شاه بهلوي دولة ايران على عمودين اساسيين وهما البيروقراطية والجيش . فتحرك رضاه شاه في سياق التحديث والنهضة وتأكيد سلطتهُ وتعميق سيطرتهُ وتثبيت اركان حكمه ,بالاعتماد على الجيش بوصفه الركيزة الاساسية التي استند اليها رضا شاه في تشديد قبضته في ايران. فنما الجيش في عهده بمقدار عشرة اضعاف ففي عام 1922 عندما كان رضا خان يتولى وزارة الدفاع كان تعداد الجيش يبلغ 22 الفاً وعلى النحو الاتي (ثمانية الالاف من الفرسان في فرقة القوزاق) كان أخر قادة الفرقة القوزاقية رضا بهلوي الذي دمجها في بعد مع الجيش الإيراني" التي كان لها الفضل في تبوئه المراكز العليا ومن ثم تربعه على العرش الايراني (وثمانية الالاف قوات جندرمة) و(ست آلاف رماة). لكن مع تولي رضاه شاه مقاليد الحكم في ايران بلغ تعداد الجيش الايراني (40) الفاً بعد ان خصص للجيش وصنوفه الجانب الاكبر من ميزانية الدولة,اذ بلغت ما خصص للجيش أبان موازنات الاعوام 1928-1932 نحو 41.8% من اجمالي المبالغ المرصوده لموازنه الدولة. كما سن عام 1925 قانون "التجنيد الالزامي" الذي فرض على كل شاب بلغ (21) عاماً من عمره الخدمة في القوات العسكرية, كما سن في نفس العام قانون "خدمة الاحتياط" لمن بلغ الثالثة والعشرين من عمره , استمر نمو وازدياد اعداد القوات المسلحة خاصةً بعد فرض قانون التجنيد الالزامي , الذي وصف بانه حجز الزاوية في تقوية نظام رضا شاه , ومع بدء تطبيق قانون التجنيد الالزامي اصدرت لاول مرة شهادة الميلاد للمواليد الجدد ,وكذلك اصبح ذكر اسماء الاسر الزامياً بهذه الشهادات . بدء التجنيد الالزامي في المناطق الريفية اولاً قبل ان ينتقل تطبيقه للمناطق الحضرية والمدن . ولغرض رفع كفاءة الضباط التي ستنعكس على الجيش الايراني برمته , ارسل المتفوقين من خريج الكليات العسكرية والاكاديميات لدراسة في فرنسان وبريطانيا. ولم يتردد في تطوير قدرات الجيش القتالية فعمد الى توفير الاسلحة (البنادق والدافع) والاعتدة والديناميت , عبر انشاء ورش ومصانع عسكرية يشرف عليها خبراء من مهندسين ميكانيك اجانب وكان الخبراء الالمان هم من اشرفوا على بناء تلك المصانع وتشيغيلها.

ففي عام 1930 انشأ مصنع للبنادق في العاصمة طهران بطاقة انتاجية وصلت الى "100" و"3000" اطلاقة شهرياً , وفي عام 1938 تم بناء مصنع انتاج ال1ذخائر في سلطان آباد بطاقة انتاجية بلغت " 50000" اطلاقة شهرياً ,الى جانب مصانع البارود والديناميت التي شيدت في طهرات ابان المدة 1939-1940.

وفي ذات عمد رضا شاه اساس للقوة الجوية الايرانية بالاعتماد على خبرة البريطانيين فبدأ بتوسيع سلاح الجو اذا اشترى خمس عشرة طياره من بريطانيا عام 1927, قبل ان يقدم وزير الحرب الايراني عرضاً اخر لبريطانيا ينص على رغبة بلاده بشراء 30 قاذفة بلينهايم,و30 اخرى نوع ويلنغتون و35 مقاتلة هيراكين و35 مقاتلة كورتيس من الولايات المتحدة وكان ذلك عام 1939 اي قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي اطار تطوير القوة البحرية وتحديث اسلحتها كان قد اشترى فرقاطتين لها من بلجيكا عام 1927 ,واطلق عليها اي القوة البحرية

"القيادة الجنوبية" بعد ان زودها بزوارق وسفن بحرية من مناشيء المانيا وايطاليا وبناء لها قاعدتين احدهما في الشمال على سواحل بحر قزوين والثانية في المحمرة على سواحل الخليج العربي وقد افتتحت كلا القاعدتين عام 1930.

ولا ننسى ان نذكر ان رضا شاه على تقوية جهاز الجندرمة(الشرطة) في المناطق الريفية والحضرية, وذلك عندما احل رجالاته او الضباط المرتبطين به او بنظامه على ادارة دوائر الشرطة في المناطق الريفية والحضرية مع توسيع صلاحياتهم وانشأ سجوناً كبيرة ومركزية لسجن معارضي النظام كما انشأ منظمتين امنيتين وهما الشهرباني وهي قوة ملحقة بدائرة الشرطة الحضرية وركن دوم (الركن الثاني) وهي منظمة ملحقة بفيالق الجيش وقد انشات على نسق المكتب الثاني الفرنسي (قوات امنية ملحقة بفيالق الجيش) وكانت تلك المنظمتين مقدمة لنوايا رضا شاة حول اقامة نظام بوليسي , يجد فيه معارضي النظام من السياسيين في السجون او منفيين الى غير اقاليم دون محاكمة.

عمل رضاه شاه على ربط الضباط والقيادات والنخب العسكرية والامنية بحكمه , فقد ظهر بشكل ثابت وللعلن وهو يرتدي الزي العسكري كما اهتم بنفسه بمتابعة ترقياتهم الدورية وتدريباتهم العسكرية وضمن لهم مستوى معاشي اعلى من غيرهم من موظفي الدولة فقدم لهم المكافأت الدورية وباعهم اراضي الدولة بأسعار منخفضة وعينهم بمناصب حكام الاقاليم , وغض الطرف عن مفاسدهم الادارية والمالية , ولاسيما انه كان له صلات مباشرةً معهم عبر المكتب العسكري المرتبط بقصرة متجاوزاً رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الحكومة وكان يهدف من وراء ذلك كسب تأييدهم لحكمه ولضمان الحصول على موافقتهم لكل التحديثات والتغييرات الجديدة التي ينوي احداثها ,فضلاً عن خلق جو من الرعب والخوف مقوماته الدكتاتورية المطلقة التي من شانها قطع دابر واخماد اي معارضة او حركة سياسية قد تعارض حكمه, كما تضمن صياغة الاوامر السياسية والاقتصادية بشكل الذي لا يجرأ فيه احد فرد او جماعة اظهار المعارضة ضد لنظامه الاستبدادي.

كما انمى رضاه شاه البيروقراطية فقد كانت الوزارات المعروفة في العهد القاجاري اربعة فقط وهي (الخارجية , الداخلية ,المالية ,العدل) لكن رضا شاه استحدث غيرها العديد من الوزارات وهي (الاشغال العامة والتجارة ,البريد والتلغراف , التعليم والاوقاف , الصناعة , والزراعة)

ادارياً: وفي عهد رضا شاه استبدل النظام الاداري المعمول به في العهد القاجاري ,ملغياً النظام الذي قسم ايران الى مقاطعات (15) وهي " طهران ,اذربيجان ,فارس ,غيلان ,مازندران ,همدان ,اصفهان ,كرمان ,كرمنشاه,خراسان ,عربستان,كردستان ,لرستان , بلوشستان " وحول البلاد الى الى اقاليم وعددها (49) اقليماً مع تقليص سلطات وصلاحيات حكامها الذين كانوا في الغالب من المقربين منه. اذا كان الشاه هو من يعين الحكام من خلال وزير الداخلية المرتبط به , فالشاه بالتعاون مع وزير الداخلية لم يعينوا الحكام فقط وانما باتوا يعينون عمداء المدن وللمرة الاولى في تاريخ ايران وصلت يد الحكومة المركزية الى ادارة المدن في الاقاليم فلم يعد الحكام مستقلين كما في عهد القاجار بل اصبحوا عسكريين وموظفين مدنيين معتمدين بالكامل على قرارات الحكومة المركزية المرتبطين بها . وهذا يعني ان الشاه بنى نظاماً ادارياً حديثاً على النمط الاوربي ,متأثراً الى حداً كبير بالتجربة الكمالية في جمهورية تركيا , اذ لم تكن خطواته

الاصلاحية التحديثية الا انعكاساً لم يجري في الاخيرة في ظل حكم الكماليين وحزب الشعب الجمهوري.

الملفت لنظر ان اغلب المصادر كانت قد اتفقت ان هدف الشاه من وراء اعادة التقسيم الاداري لإيران هو تذويب الاعراق والالسن والغاء شخصية بعض الاقليم الايرانية التي تمتعت بنوع من الاستقلالية , لكن هذا الاجراء وفي ذات الوقت ادى الى طمس هوية السكان وافقدهم روح التضامن والولاء للاقليم لكن عززها تجاه الوطن ,ناهيك عن ظهور العديد من الخلافات الشديدة والتناحر الذي نشأ ودب بين حكام الاقاليم وقادة الوحدات العسكرية المرابطة في الاقاليم ولاسيما في سياق فرض وتنفيذ قرارات الدولة على سكانها ,الامر الذي كان له اثار سلبية على السكان ,ومن ثم فأن اجراءات التحديث والنهضة على الصعيدين العسكري والاداري حملت في طياتها بذور التدهور وبؤر التمايز الطبقي والمناطقي واثر سلباً على الاصلاح والتحديث

وفي مثل هذه الظروف اخضع رضاه شاه فكان الجميع وزراءً ونواباً وحكاماً ,ملزماً بالولاء للعرش البهلوي ومتسيده رضا شاه, فكان اسلوبه بهذا الصدد او رسم مسار العلمية الانتخابية في كل اقليم بمساعدة رئيس الشرطة ,الذي كان يحدد المرشحين المؤيدين لسياسته للانتخابات فيرسلها بدوره الى وزير الداخلية الذي بدوره يعرضها على الشاه ,وبعد مصادقة الشاه يقوم بتمريرها الى حاكم الاقليم والذي بدوره يقوم بتمرير القائمة الخاصة بالمرشحين الى المجالس الاقليمية ومجلس النواب (البرلمان) , ومن ثم ففي ظل الاغلبية المؤيدة للشاه لم تؤدي تلك المجالس دورها كؤسسات تشريعية فاعلة.

بناءً على وجود مجلس مؤيد له ,فقد ضمن الشاه حرية اختيار زراءه بنفسه ومن ثم ارسالها للمجلس "البرلمان" للمصادقة عليها كأجراء روتيني ضروري .لذلك انشأ رضاه شاه حكماً دكتاتورياً. لهذا شهدت ايران طيلة سنوات حكمه "نوع واحد واسلوب واحد من السياسة وهو اسلوبه وسياسته وامره العليا". ولتأكيد نفوذه وسياسته الاستبدادية اغلق الشاه الصحف الايرانية ولاسيما الصحف التي تمتعت بنوع من الاستقلالية وتحديداً التي تحدثت عن سلطة الشرطة ودورها في خدمة سياسة الشاه. ومن هذه الصحف التي اغلقت هي صحيفة "ايراني آزاد" ,بسبب نشرها مقال تنتقد فيه الشاه مباشرةً. كما انه حظر اغلب الاحزاب السياسية ولم يبقَ منها الا حزب النظام وهو "حزب ايران نو" اي ايران الجديدة الذي رفع شعار الاخلاص للشاه.

اجمالاً يمكننا القول انه غالباً ما نظر الى رضا شاة باعتباره محدثاً ومصلحاً لا بل حتى وصفه البعض على ان علمانياً عظيماً , وفي الحقيقة كان دكتاتورياً استبدادياً كان هدفه من تطوير المؤسسات القديمة وايجاد الجديدة هو تمديد وتأكيد سيطرته وتوسيع ومد نفوذ حكومته الى كل قطاع من قطاعات الدولة ولاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية وقد جاء هذا التغيير في اطار الدافع المنفرد له في خلق وايجاد دولة وحكومة مركزية خاضعة لقبضته. وقد كسب الشاه قوته وسلطته المطلقة في ايران من خلال تحويل مجلس النواب من سلطة تشريعية الى سلطة مرنة لاصدار القوانين والقرارات التي تخدم ارادته وتوجهاته. فمنذ عام 1925 وحتى عام 1941 كان انصار النظام واتباعه قادرين على ان يسوقوا التابعين والمؤيدين الى صناديق الاقتراع لانتخاب من اختارهم الشاه ليكونوا اعضاءً في مجلس النواب. حتى وصف بعض المختصين النظام الانتخابي قائلاً " كان النظام الانتخابي ,كالوباء الذي يجتاحنا كل اربع

سنوات وحتى عام 1941" .وللتاكد من ان اعضاء مجلس النواب سيبقون خاضعين له ازال رضا شاه الحصانه عنهم ,وحظر كل الاحزاب السياسية , ومنع التجمعات السياسية واقامة المؤتمرات ,فأوجد نظاماً قائم على ركائز الخوف فالبرلمان خائف من المؤسسات العسكرية والامنية وقادة الاخيرة يخافون من الشاه.

ولم تكن القوميات غير الفارسية في ايران بعيدة عن تلك السياسة الاستبدادية التي طرحت تحت مسمى النهضة والتحديث, فقد تعامل الشاه ونظامه مع هذه القوميات بأسلوب الاضطهاد من اجل تذويبها ضمن نظام دولته انسجاماً مع طموحاته في التغيير والتحديث المتعددة القوميات الى دولة موحدة بشعبها ولغتها وثقافتها وسلطتها وفق سياسة عرفت بأسم "سياسة التفريس" كان هدفها الاسمى طمس الثقافات والتقاليد القومية للشعوب الغير فارسية. الامر الذي وصل به الحد الى تهجير القسري لتلك الاقوام التي رفضت الانصياع لسياسة التفريس ومنها قبائل كلباغي وجلالي وبيران الكردية التي هجرت من اقاليم سلطان آباد وكرمان شاه وشيراز عام 1935. وفي سياق نفس السياسة اجرى الشاه تغييراً على اسماء العديد من المناطق منها عربستان التي سميت بخوزستان وانزلي ببهلوي ولرستان بكرمنشاه وكردستان بغرب اذربيجان واورمية برضائية واستراباد بجورجان وسلطانية باراك والمحمرة بخرمشهر ,نهايك عن تغيير تسمية بلاد فارس الى "ايران" وذلك عام 1935. ونتيجةً لتأثره بالحركة الكمالية في تركيا , فقد قام الشاه بالغاء القاب الشرف المتبيقية من العهد القاجاري ومنها الميرزا والخان والبيك والامير والشيخ.

اجتماعياً: شملت اجراءات الشاه المسماه بالإصلاحية الجانب الاجتماعي ,فقد ركز الشاه اهتمامه على تعديل ورفع وضع المرأه وشأنها في المجتمع الايراني فمنذ عام 1943 سمح للمؤسسات التعليمية ومنها جامعة طهران بأستقبال وقبول الطلبة من كلا الجنسين, مما يجعل المرأة ماهلة للتوظيف في دوائر الدولة ومؤسساتها ,كما اصدر الشاه قراراً قيد فيه امتيازات الطلاق المفرطة التي كان يتمتع بها الزوج , كما شجع المرآه على خلع الحجاب وحرم ارتداء الحجاب التقليدي "الذي كان يغطي المرأة من رأسها الى قدمها " وشجعها على وارتداء الملابس الغربية. والغريب في الامر انه بعد عام 1935 كان كبار قادة الجيش وضباطه من ذوي الرتب المتقدمة ووجهاء النظام وكبار رموزه كان يجازفون بطردهم من مناصبهم اذا لم يصطحبوا زوجاتهم الى الحفلات الرسمية سافرات. لذلك جاءت مرحلة تطبيق سياسات التغريب والتحديث في ايران بقصد مليء الفراغ الثقافي الناشيء من جراء تطبيق سياسات تحديث شكلية اكثر مما هي جوهرية. فبعد ان منع المرأة من ارتداء الحجاب فرض على الرجال ارتداء الملابس والقبعات الغربية , لدرجة ان حضور افراد الاسرة البهلوية للمراقد الدينية ولا سيما مرقد الامام الرضا (ع) ومرقد السيدة فاطمة المعصومة (ع) كان يتم دون مراعاة الحجاب الاسلامي او الحشمة .. ومن الممارسات البشعة التي مارسها اتباع النظام ضد النساء اللواتي يرتدين الحجاب الاسلامي هو الرمي في النار وهن احياء . لكن رضاه شاه كان قد يناقض تصرفاته هذه ويحاول ان يخدع المجتمع الايراني بصبغته الدينية اذ كان يحرص على حضور المراسيم الحسينية ومجالس العزاء ,حتى انه سمح بأقامتها في ثكنات قوات القوازق.

تعليمياً: فقد انصبت جهود الشاه في هذا القطاع من اجل تطوير ورفع كفاءته ,اذ توسعت في عهده حركة بناء المدارس والجامعات التي زاد معها نسبة المتعلمين نحو 12 مرة في اواخر عهدة عما كان عليه عندما تسلم العرش عام 1925. ففي هذا العام كتن عدد الطلبه في المداري

"55970" مسجلين في 648 مدرسة ابتدائية ,لكن في عام 1941 كان هنالك اكثر من 28725 طالباً مسجلين في 2330 مدرسة وكلها مدارس عصرية متقدمة. تدار من قبل وزارة التعليم .كما ارتفع عدد الطلبة في المدارس الثانوية من 14488 عام 1925 مسجلين في 74 مدرسة الى 194280 طالب مسجلين في 110 عام 1941 ,كم شهد التعليم في ايران تطوراً بانشاء جامعة طهران عام 1934 وابرز كلياتها هي "الطب القانون الزراعة والاداب والعلوم السياسية وتدريب المعلمين" وفي عام 1940 اضيفت لها خمس كليات جديدة نهي "طب الاسنان , الصيدلة , البيطرة , التكنولوجيا ,الفنون الجميلة " وكان يرتادها 3300 طالب عام 1941. كما شهد هذا العام استحداث وزارة التربية الى جانب وزارة التعليم العالي وحددت مهام الوزارة بمتابعة الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية , اذ حددت مدة الدراسة في كل منها ب"6" سنوات وكان التعليم الزامي فيها واللغة الفارسية هي لغة العلم والعمل في المدارس.

اقتصادياً: شملت اصلاحات رضا شاه العديد من الاجراءات ,اذ حظيت الصناعة باهتمام الدولة ونظامها فشجعت الصناعات الوطنية وفرضت التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة, كما اسست وزارة الصناعة وتمت مضاعفة المشاريع الصناعية الى 17 مرة بين المدة من 1925-1941. اذا انشات "346" منشاه صناعية عام 1941 منها 33مصنعاً للنسيج واستثمر فيها نحو ثلاثة واربعين مليون ريال عام 1941. وفي قطاع الزراعة عمل رضا شاه على تحسين حالة الفلاحين من اجل زيادة الانتاج الزراعي وتحسينه فصدرت قوانين الاصلاح الزراعي التي قضت على الاقطاعيين ,واستصلحت الاراضي المهملة وملكت الى الفلاحين الذين يقومون بأستصلاحها وزراعتها , وفق القانون المدني الصادر عام 1928 الذي نظم العلاقة بين الفلاح والدولة اوبين الفلاح ومالكي الاراضي. ومن اجل توفير الاموال اللازمة لاستصلاح الاراضي واستثمارها من قبل الفلاحين اسس عام 1930 البنك الوطني تلاه البنك الزراعي عام 1931 قبل ان تتأسس كلية الزراعة في جامعة طهران عام 1934 وارسلت البعثات المهندسين الزراعيين لدراسة في الخارج لايجاد كوادر مؤهلة لتطوير القطاع الزراعي.

وعلى الرغم من تنوع هذه الاصلاحات وتعدد ميادينها , الا ان اغلب المهتمين بشان الايراني كانوا قد وصفوها بالإصلاحات التقليدية وغير الجذرية لان الغاية من معظمها كان ارساء اسس الحكم البهلوي وسلطته المركزية وتشديد قبضة رضا شاة الاستبدادية الدكتاتورية المطلقة لتثبيت اركان حكمه وفسحت المجال لتغلغل النفوذ الاجنبي في ايران.